

## بمناسبة اليوم العالمي للعنف ضد النساء (دعوة الى وقف العنف ضد المرأة الكردية)

زينب مراد- السويد\*

وعلى ما يبدو فان دول اوروبا بدأت تتخذ اجراءات جدية من اجل مكافحة اعمال العنف ضد النساء حيث وضعت اسبانيا قانونا شاملا يحمل اجوبة لما تتعرض له النساء من قمع ويوفر وسائل للوقاية والاحاطة بالضحايا وملاحقة الفاعلين، واعتبرت السويد في قوانينها ان تكرار اعمال العنف داخل الاسرة يعتبر انتهاكا جنائيا كاملا ما يزيد من شدة العقوبة، وفي فرنسا يعاقب قانون الجزاء اعمال العنف التقليدية الا انها تشمل فقط القصر تحت الـ ١٥ من العمر او الاشخاص الذين يعتبرون في وضع الهشاشة.

بهذه المناسبة اود التوقف عند وضع المرأة في المجتمع الشرقي واخص بالذكر المرأة الكردستانية التي لا تزال تعاني من العنف المنزلي وزواج الإكراه والختان، هذا فضلا عن تعرضها للقتل تحت ذريعة غسل العار، فعلى الرغم من ان ظاهرة العنف ضد المرأة اصبحت ظاهرة عالمية واصبحت تطرح في المحافل الدولية الا انها لا تزال ظاهرة خفية في مجتمعنا فنسبة النساء اللاتي يعلن عن تعرضهن لعنف اسري نسبة ضئيلة وتكاد تكون معدومة وذلك يرجع لاسباب عديدة منها العادات الاجتماعية والتقاليد البالية التي تحكم المجتمع هذا فضلا عن خوف المرأة من الانفصال وحرمانها من اطفالها خاصة وانها تفتقر الى القانون الذي يحميها عند اعلانها عن تعرضها للعنف هذا فضلا عن عدم وجود قانون يعاقب القائم على العنف، كل هذه الامور منحت هذه الظاهرة خطورة دفعنا للتوقف والدعوة الى سن قوانين تحمي المرأة مع وجود ضمانات قضائية ورفع مستوى الوعي بحقوقها المنصوص عليها في القانون دون خوف من الرجل او المجتمع كما ندعو برلمان كردستان الى الاسراع في اجراء تعديلات على قانون الاحوال الشخصية العراقي الصادر عام ١٩٥٩ حول الزواج والطلاق والنفقة ومسألة تعدد الزوجات إضافة الى معالجة ما يسمى بالقتل غسلا للعار الذي لا يزال سائد في معظم مناطق كردستان، كذلك ندعو الى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وخلق حالة من التعاون بينها وبين المؤسسات الرسمية الحكومية لدعم اي تحرك في هذا السياق.

\* - كاتبة وصحفية واعلامية كردية  
تقيم حاليا في السويد

تمثل ظاهرة العنف ضد المرأة في يومنا هذا إحدى أخطر الظواهر الاجتماعية، إذ يترتب عليها جملة من النتائج السلبية على صعيدي المجتمع والأسرة. وعلى هذا الأساس تبنت منظمة العفو الدولية اطلاق حملة عالمية لمناهضة العنف ضد المرأة و في تقريرها المفصل الذي صدر في ٢٠٠٤ سلطت الضوء على مسؤولية الدولة والمجتمع والافراد لوضع حد للعنف ضد المرأة، هذا وكانت الجمعية العامة أعلنت يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم أنشطة في ذلك اليوم تهدف إلى زيادة الوعي العام لتلك المشكلة.

وفي الذكرى السنوية لليوم العالمي للقضاء على العنف ضد النساء اللواتي يتعرضن للضرب وجرائم الشرف والزواج القسري احيا العالم هذه المناسبة بتنظيم مظاهرات وندوات وحملة توعية وفي مختلف أنحاء العالم. وبهذه المناسبة قدم الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان تقريرا افاد فيه بان امراة واحدة من اصل ثلاث تعاني من العنف في حياتها، سواء اكان عن طريق الضرب او العلاقات الجنسية القسرية او انواع اخرى من سوء المعاملة.

كما أصدرت مجموعة البسار الأوروبي الموحد بياناً دعت فيه دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي إلى اتخاذ كل الإجراءات اللازمة، وتطبيق أقصى درجات الحزم والحسم، تجاه كل من يرتكب أعمال عنف ضد النساء. واعتبر البرلمانيون الاوربيون أن العنف ضد النساء هو خرق فاضح لحقوق الإنسان ، كالحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية والنفسية والكرامة الإنسانية مؤكداً أن العنف ضد النساء أصبح ظاهرة كونية مقلقة تتجاوز الحدود حيث ان الأرقام المتوفرة تشير أن امرأة من كل خمس نساء يتعرضن يومياً للعنف في أوروبا وهي نتيجة مرعبة نظراً لتأثيرها السلبي على الصحة الجسدية والنفسية للمرأة والأطفال معاً. ولفت البرلمانيون الانتباه إلى أن ٢٠-٥٠% من النساء تعرضن للعنف المنزلي في مختلف أنحاء العالم .